

قرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣١٠ لسنة ٢٠٠٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق

في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة واحتياطاتها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن استخدام الأجهزة الحكومية

والقطاع العام للحسابات الإلكترونية ومستلزماتها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٣ لسنة ٤٢٠٠ بتحديد احتياطات وزير الدولة

للتنمية الإدارية بالتفويض في بعض الاحتياطات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء لجنة المراجعة

وتذليل البيانات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٢٠٠ بشأن نظام الأجر والمحافن

ومكافآت معاونى الوزراء ورؤسائه وأعضاء مكاتبهم الفنية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٥٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنشاء وظيفة

المدير التنفيذى للمعلومات بدوائر وزارات المحافظات :

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢ :

وبناءً على ما عرضه وزير الدولة للتنمية الإدارية :

قرار:**(المادة الأولى)**

تشكل لجنة عليا لاختيار وترشيح المديرين التنفيذيين للمعلومات على مستوى الدولة

برئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية ، وعضوية كل من :

أمين عام مجلس الوزراء .

مساعد أول وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

مساعد وزير الدولة للتنمية الإدارية .

ممثل عن السلطة المختصة بالجهة طالبة التعاقد .

يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والمتخصصين في أداء مهامها

بقرار من رئيس اللجنة .

(المادة الثانية)

تحتفظ اللجنة بالآتي :

الإعلان عن الوظيفة المراد التعاقد عليها على نحو يكفل العلانية وتكافؤ الفرص
عن الوظيفة الشاغرة بالجهات المختلفة .

وضع معايير موضوعية للمفاضلة والاختيار بين المرشحين ، واستخدام هذه المعايير
لانتقاء أفضل المرشحين ، وذلك دون الإخلال بتكافؤ الفرص والمساواة بين المرشحين .

وضع نظام لتقييم أداء المديرين التنفيذيين للمعلومات .

إجراء مقابلات شخصية لقياس مدى ملائمة المرشحين أو المتقدمين للوظيفة .

تقييم أداء المديرين التنفيذيين للمعلومات بصفة دورية والتوصية بالتجديد
وفقاً لنظام التقييم .

(المادة الثالثة)

تتولى أعمال الأمانة الفنية لجنة تنفيذية بوزارة الدولة للتنمية الإدارية تختص بالآتي :

تلقي وفحص الطلبات والسيرة الذاتية من المرشحين أو المتقدمين للتأكد من توافر الشروط المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٥٢ لسنة ٢٠٠٩ ووفقاً لمعايير المفاضلة والاختيار التي تضعها اللجنة العليا للمديرين التنفيذيين للمعلومات .

مراجعة وتصنيف وترتيب الطلبات المتقدمة وفقاً للتخصصات ،
ومستويات الكفاءة والخبرة .

اقتراح الاشتراطات العلمية و مجالات الخبرة الأخرى المطلوبة وفقاً لاحتياجات كل جهة .

إعداد بيان دوري بأسماء المدراء التنفيذيين للمعلومات على مستوى الدولة
الذين سوف تنتهي مدة تعاقدهم وذلك قبل انتهاءها بستة أشهر ، لعرضه على اللجنة العليا
للنظر في إعادة التجديد من عدمه .

إنشاء قاعدة بيانات تشمل كافة الطلبات والمرشحين ، والخبرات .

ترفع اللجنة توصياتها ومقترحاتها ونتائج أعمالها لللجنة العليا لتقرير ما تراه .

(المادة الرابعة)

يتم التعاقد لتتولى وظيفة مدير التنفيذي للمعلومات وفقاً للضوابط والشروط المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٥٥٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وها يكفل تكافؤ الفرص وعلى أساس من المبدارة ،
وتختبر كل وحدة من الوزارات والمحافظات والهيئات المستقلة والأجهزة المختلفة - اللجنة التنفيذية
عن حاجتها لوظيفة مدير تنفيذى للمعلومات .

تقوم اللجنة التنفيذية بعمم الإعلان عن الوظيفة المراد التعاقد عليها بما فيها الإعلان
على بوابة الحكومة المصرية وموقع وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، كما يتم الإعلان بشكل دوري
عن الوظائف الشاغرة بالجهات المختلفة .

(المادة الخامسة)

يعد المعهد القومى للادارة البرامج الخاصة المطلبة لإعداد المرشحين لشغل وظيفة مدير تنفيذى للمعلومات والبرامج التكميلية المتقدمة للمديرين التنفيذيين للمعلومات بالدولة على النحو الذى يصدر به بقرار من وزير الدولة للتنمية الإدارية .

(المادة السادسة)

يصدر بقرار من وزير الدولة للتنمية الإدارية القواعد التنفيذية للقرار رقم ٢٥٥٢ لسنة ٢٠٠٩ وتحديد إجراءاتها وتنظيم عمل لجان ترشيح و اختيار المديرين التنفيذيين للمعلومات بدوائر الوزارات والمحافظات والهيئات المستقلة والأجهزة المختلفة وتشكيل و اختصاصات اللجنة التنفيذية وإجراءات عملها .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر ببرئاسة مجلس الوزراء في ٩ المحرم سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠٠٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد ظريف